

سيناريو تطور الوضع في الاقتصاد

1. سيستمر انهيار العملة الوطنية. وصولاً للربع الرابع 2018 يمكن أن يصل سعر الصرف الرسمي لـ26.2 جنيه (ارتفاع بنسبة 46% عن المستوى الحالي)، وإلى 100 جنيه سوداني مقابل الدولار الأمريكي في السوق السوداء، ما سيؤدي بدوره لاستمرار زيادة معدل التضخم.
2. وسطي الزيادة السنوية على السلع الاستهلاكية سيتجاوز الـ100%، مقارنة بـ32.4% و17.8% لعامي 2016 و2017م.
3. في حال استمرار الوضع على هذا المنوال بين عامي 2018-2021م. من الوارد أن ينشأ التضخم الفائق وخروج الأمر عن السيطرة وإفلاس الدولة.
4. زيادة التضخم يوجه ضربة بالدرجة الأولى للطبقات الفقيرة. بحلول 2020 ستزداد نسبة الفقراء لـ70% (الآن 50%). وهذا سيصبح سبباً لانفجار اجتماعي كبير. نسبة كبيرة من السكان تعاني من نقص الغذاء. عدد هؤلاء المواطنين ازداد منذ عام 2011 إلى عام 2016 إلى 10.3 مليون نسمة. في حال استمرار الوضع على ما هو عليه سيصبح في السودان بحلول 2020 أكثر من 12 مليون شخص يعانون من نقص الغذاء.
5. ارتفاع معدلات الفقر سيؤدي لزيادة الهجرة. الناس اليائسين سيسعون للانتقال للخرطوم. أفق هذا الدفع سيشكل حوالي 1.5 مليون نسمة عام 2021. أحياء الفقراء ستنمو بشكل سريع وزيادة العشوائيات. وهذا بدوره سيؤدي لزيادة نسبة الإجرام. قد يخرج الوضع عن السيطرة ويؤدي إلى تظاهرات ضخمة صعبة السيطرة في منطقة العاصمة.
6. سيسوء مستوى إدارة الدولة. يحتل السودان المراكز الأخيرة تقريباً بجميع التصنيفات. في حال عدم إجراء الإصلاحات سيتربع خلال السنوات الأخيرة في المركز الأخير. وذهبا سيكون دليل على تخلف النظام الإداري بما فيها إمكانية إصلاحها دون ثورات أو انقلابات. وكنتيجة انهيار اقتصادي.

الصدمة الاقتصادية والاجتماعية ستؤدي باحتمال عالي لثورة.